

اختبار فرضية الانتخابات الفلسطينية

لكن ضحالة الثقافة السياسية وثقافة الدولة، جعلت من السهل على الجانب الفتحاوي أن يتحدث عن قائمة مشتركة، علماً بأن التعددية هي جوهر نظام الانتخابات العامة التي تعتمد القوائم، بينما الذين يريدون تهريب أسمائهم إلى القوائم بفضل النظام التعددي، يتبنون عملية إفراغ هذا النظام من فحواه، والذهاب من طريق التفاني إلى محاصصة سلطوية تلمس الآخرين، وتستفيد من المقدرات المالية والنظام البيروقراطي لكلا الحركتين. وهذا ما يريده عباس ومن معه. وتكتمل المفارقة، عندما تترك حماس أن نظام القائمة الواحدة لا يلائمها، لأنها في مالوف مرجعياتها التاريخية، لا تتحالف بنيويًا مع طرف آخر، حتى لو كان يتشكل من حفلة القرآن الكريم. فالتحالفات عندها ظرفية، لأوقات وأسباب محدودة وتكتيكية.

عدي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

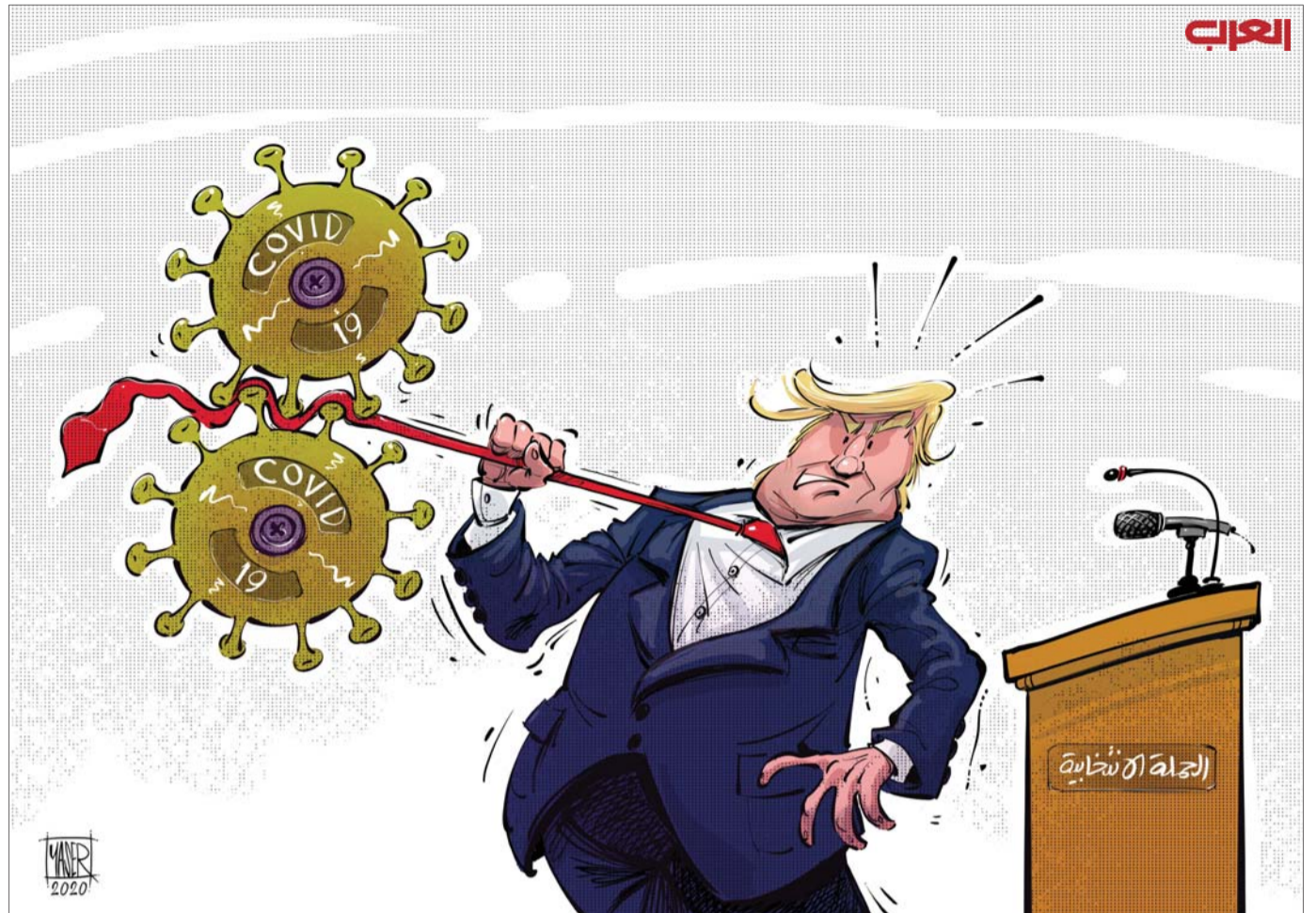
لا يُلام الفلسطينيين البسطاء، على جدية تعاطيهم مع وعود إجراء انتخابات عامة قريبة في الأراضي المحتلة والمحاصرة، لتجديد الشرعية في سلطة الحكم الذاتي المحدود، ومرجعيتها الافتراضية منظمة التحرير الفلسطينية. لكن السراب الذي يحسبه الزمان ماءً، لا يروي ولا يسقي، وفي وسع من يعرفون الأحوال، القول لو إن الأمر يتعلق بارض أخرى أو شعب آخر، لكان جائزاً أن ينتظر الناس، غيثاً ممن يحكمون، ولا يستبعدون هطولاً مفاجئاً، تجود به غيمة سوداء عابرة، تجعل السراب ماءً حقيقياً، يلعب من بعيد، في موضع الالتباس. ويصح القول أيضاً، وبكل أسف، إن الطبقة السياسية الفلسطينية الراهنة، ليست جذيرة مباشرة واجباتها البديهية حتى إن كانت تطمح فعلاً إلى انتخابات ولا تسعى إلى إحباطها. فإقل ما تقعله عندئذ، هو التوافر على بناء الهياكل المؤسسية، التي ينبغي أن تسبق أي عملية انتخابية، والتي يمكنها ضبط السياقات الصحيحة لها، ومنح الوقت والفرصة، لعملية نقاش سياسي واسع وواقعي، ثم لعملية اجتماعية - سياسية - ثقافية، تُنتج مرشحين طبيعيين صحيحين، يعرفون واجبات النائب المنتخب، وفلسفة العمل الوطني العام ووجهته في هذه المرحلة. وفي الحقيقة، لا يتردد المرء في القول إن الفصيلين الفلسطينيين، اللذين اتفقا على الشروع في التحضير للانتخابات، سيدان نفسيهما - في حال صدقت التواقيع - في حاجة إلى سنة كاملة على الأقل، لتوفير الحد الأدنى من مستلزمات عملية انتخابية طبيعية؛ ليس المقصد من هذه الملاحظة، هو الإحباط الذي لا مصلحة لأحد فيه، وإنما هي للحث على أخذ المقتضى النظامي لأي عملية انتخابية في السلطة (ناهيك عن منظمة التحرير، وقد سُعت آراء فتح المجال لإصطناع نتائجها بالتوافق). فأي عملية انتخابية تجرى، تتطلب أولاً استعادة مؤسسة التشريع والرقابة، والعودة إلى العمل بالوثيقة الدستورية، وحل المحكمة الدستورية فوراً لعدم دستورية تشكيلها، ووقف العمل بكل المراسيم بالقرارات التي أصدرها رئيس السلطة، لإحالتها إلى المجلس التشريعي الجديد للنظر في دستورها، مع بطلان الأحكام التي أصدرتها المحاكم بتعليمات وخلفيات أفقدتها نزاهتها، وفتح المجال للقاضي ورد المظلوميات والمطالبة بحقوق الناس التي أهدرت في تجاوزات فظة على القانون، وتكريس كل شروط التعددية في النظام السياسي وعملية الانتخابية.

لقد سُمع الكثير من نثار الكلام، وفي بعضه تلميحات من أتباع عباس، بأنهم يمتلكون حق النقض، ويجاولون تمرير ذلك المنطق بمفردات قانونية يستخدونها بينما هم بالتجربة لا يحترمون القانون. فلو كان للقانون عند هؤلاء قيمة أو وزن، لكانوا حريصين على الحصول على التفويض الشعبي، وعلى عدم إطاحة المؤسسات، ولكانوا أحرص أكثر من غيرهم على عدم إقصاء الناس، وعدم إيداعهم في حياتهم، وعدم مد سنوات الخصومة والانقسام زمناً أنتج العديد من الكوارث، دون أن يتعرضوا خلال السنين، لحرف واحد من المساعلة. والمفارقة، أن الجانب الفتحاوي خرج بعد بيان إسطنبول، يتحدث عن خوض الانتخابات بقائمة واحدة مع حماس، ولم تعلن حماس عن موافقتها، وقالت إنها لا تزال تدرس الأمر كله. وهذا مفهوم بحكم أنها ذاهبة إلى انتخابات ولا تزال في مخاض داخلي.

الكثير من نثار الكلام سُمع وفي بعضه تلميحات من أتباع عباس بأنهم يمتلكون حق النقض ويجاولون تمرير ذلك المنطق بمفردات قانونية يستخدونها بينما هم بالتجربة لا يحترمون القانون

لقد استفاضت مراجع العلوم السياسية في شرح كل أنواع الدول والأنظمة والانتخابات، بماضها وتطوراتها التاريخية. بل إن الاستبداد والتفرد، كانا على مر أزمان الأمم، هما سبب تطور صيغ العمليات الانتخابية، بدءاً من تخليص الشعوب من كذبوة التفويض الإلهي المباشر لسدنة الدين، عند الشعوب المسيحية، إلى ما يسمى التفويض الإلهي غير المباشر، بأن يختار الشعب رجلاً أوهمه بأنه خيار الرب، ثم عبور مراحل وأفكار توماس هوبز، وجون لوك، وصولاً إلى "العقد الاجتماعي" لـ"جان جاك روسو".

وعلى امتداد الزمن، كان العلماء يرددون كل أنماط الحكم وبشرونها، ويسلطون الضوء على انتخاباتها الزائفة أو الاستعراضية، الخالية من أي خيار سياسي محدد، أو منهجية عمل تعرف وجهتها، بعد "إنجاز" الظاهر بالمشروعية العامة. ولعل ما يدعو إلى السخرية، أن ناطقاً من ناطقي فتح، كعزام الأحمد، بكل تواضعه المعرفي وإرثه العظيم في القتل مع الإعجاب اللافت بالذات؛ لا يكتفي بالتظهير لعملية انتخابية، تجري بطريقة المؤتمر الذي أقامه عباس وسماه مؤتمراً عاماً سابقاً لحركة فتح. فكان الشعب الشاسع في الوطن وفي الشتات، يمكن أن يتقبل حركات بهلوانية، تلك التي يتقبلها مرغماً، لفيف من الحزائ الخائفين على رواتبهم، فقد كانت الطريقة عجيبة وفتحت أبواب التندر: القائد الراسخ يتولى انتخاب أعضاء المؤتمر، فيأتي بهم، لكي يمتلك القدرة على إقصاء وإهانة من يريد، فيرد له أعضاء المؤتمر المنتخبون التحية والجمل، بمبايعته قائداً حتى الموت، وبانتخاب من يريدهم؛ إن جرت انتخابات قبل استعادة مقومات النظام الوطني الذي تركه الشهيد ياسر عرفات؛ تكون حركتها فتح وحماس قد وضعتا العربة أمام الحصان، لكي يهبط خليط الفائزين، بلا رؤية، إلى تضاريس اجتماعية وسياسية صعبة، فيتلفتون يميناً ويساراً لكي يعرفوا إلى أين يذهبون، وكيف يصمون هياكل حكمهم، وهم الذين لم يناقشوا تفصيلاً واحداً، ولم يكونوا استعداداً مسبقاً أي مؤسسة، أو عملوا شيئاً بموجب اعتبارات وطنية لا يصح التجاوز عنها.



عين مصر على ساكن البيت الأبيض

الإخلال بالقواعد الحاكمة للعلاقات المشتركة، بمعنى لم تنحز القاهرة إلى موسكو أو بكين بما يضر بواشنطن ومصالحها في المنطقة، أو العكس. يمكن أن تؤدي هذه السياسة، في حالة فوز بايدن، إلى خلاف بقود إلى صدام، لأن الإدارة الديمقراطية مع كل المرونة السياسية التي تتحلل بها تحتفظ أحياناً على فكرة الشراكات المتعددة والمتناقضة.

ربما تكون قد طرأت تغيرات في هذه المسألة مع ما يشهده العالم من تشابكات وتقلبات، لكن في حالة مصر قد يكون ذلك تكتة لا يباين لفرض خيارات ضيقة عليها، لأن ما رشح من تصريحاته بشأن النظام الحاكم لا يشير إلى استمرار الهدوء الراهن. التقطت قوى في المعارضة المصرية الخيط الرفيع الذي يربط الحزب الديمقراطي بقضية الإصلاحات السياسية، وأخذت تعتقد أن فترة باين واعدة، وتعيد إلى الأذهان فترة أوباما وموقفه السلبى من النظام المصري، وتنتظر اليوم الذي يدخل فيه باين البيت الأبيض، باعتباره الشخص الذي يستكمل مسيرة أوباما وهيلاري كلينتون، والتي توقفت عقب ثورة 30 يونيو 2013، وإحباط مشروع التوسع في تصعيد الإسلام السياسي.

ينتظر أنصار هذا التيار هزيمة ترامب بفارغ الصبر، لأن تصرفاته عززت نجاحات السيسي في الداخل والخارج، وقوّضت من نفوذ أنصار الإسلاميين في مصر، وأوحت إشارات الغزل التي أطلقها باين مؤخرًا أنه سند حقيقي لهم في المنطقة، ولن يتورع عن تبني إجراءات صارمة ضد القاهرة لتخفيف القيود المفروضة عليهم. تتجاهل هذه الفرضية بعض التطورات المهمة، ومن أبرزها أن النظام المصري القوي الخلاقة اختبرت وفشلت، ولم تمنح التمكين كاملاً للإسلاميين.

كما أن الأحداث التي مر بها العالم، مثل فيروس كورونا وتداعياته الاقتصادية، قوّضت المطالبات الغربية للحكام بالإصلاحات السياسية، وقللت من العزف على وتر إفساح المجال لمشاركة واسعة لما يسمى بالتيار الإسلامي المعتدل في السلطة بعد التأكيد من تحالفه مع المنظرين، وأنهما وجهان لعملة واحدة.

لا يعني ذلك أن تتصرف مصر عن متابعة الانتخابات الأمريكية. ففوز ترامب لفترة رئاسية ثانية ستمكثه من التصرف بمزيد من الحرية، متحلاً من قيود سياسية كثيرة. كما أن فوز باين يفرض على القاهرة الاستعداد لمواجهة متدرجة تحسم نتائجها بتسجيل النقاط وليس بالضربة القاضية.

ناهيك عن استمرار أزمة سد النهضة الإثيوبي الممتدة، وهي بوابة كبيرة لواشنطن، حال آزاد الرئيس الأميركي التصرف بطريقة تزيد من ورسطة القاهرة، فلدى الحزب الديمقراطي رؤية تعول على دعم أديس أبابا، وتاهيلها لأدوار في شرق أفريقيا، بما يقلل فرص اتخاذ إجراءات لحضها على التوصل لاتفاق ملزم مع مصر والسودان.

من مصلحة القاهرة أن يُعاد انتخاب ترامب فقد أجدت التفاهم معه في عدد من القضايا الصعبة ولم تحدث صدامات الكيمياء الشخصية في تسريع وتيرة التقارب بينه وبين الرئيس المصري

يُضاف إلى ذلك التقلبات التي تشهدها القضية الفلسطينية، حيث أوجدت تصورات ترامب واقعا قد لا يتماشى مع الإدارة الديمقراطية، فإذا نجح باين يمكن أن يعيد النظر فيها، لأن ثمة تقديرات شككت في صمودها أمام العواصف الإقليمية. نجح الرئيس السيسي في إيجاد مساحة مشتركة مع إدارة ترامب، ساعدته على عبور بعض المطبات، وتعزيز فكرة التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، مستفيداً من التحولات في بنية النظام الدولي التي وفرت هامشاً للمناورة والحركة دون

جيدة، ويتخلص من كثافة الضغوط التي كانت تمارس عليه من قبل إدارة الرئيس الديمقراطي السابق باراك أوباما في بعض الملفات الحيوية. عملياً لا تملك مصر أدوات ضغط تمكنها من أن تكون عنصراً فاعلاً في الانتخابات، وتظل في عداد المترقبين حتى إعلان النتيجة، وهي تدرج حجج تأثير الفائز على منطقة الشرق الأوسط، الحافلة بالصراعات وذات الأهمية الاستراتيجية لواشنطن.

على الرغم من حيوية الدور الذي تلعبه المؤسسات الأميركية في صناعة القرار، غير أن الرئيس له نسبة حسم ليست هينة، وقد منح ترامب أهمية جديدة، وترك بصمات واضحة على من حوله، وعدد معتبر من الهيئات التي تشاركه في رسم السياسات. من مصلحة القاهرة أن يُعاد انتخاب ترامب، فقد خبرت التعامل معه، وأجدت التفاهم معه في عدد من القضايا الصعبة، ولم تحدث صدامات طوال فترة رئاسته الأولى، وبالعكس بدأ منسجماً مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وأسهمت الكيمياء الشخصية في تسريع وتيرة التقارب بينهما. لم يتعكر الصفو عندما سلك السبسي طريقاً موازياً لتطوير العلاقات مع بعض القوى المنافسة، واحتفظ كلاهما بدرجة جيدة من الدفء، منعت حدوث تدهور في أي من القضايا التي ظهرت فيها واشتد بعيداً عن القاهرة. يساعد بقاء ترامب في مكانه داخل البيت الأبيض لأربع سنوات أخرى مصر في استكمال إعادة تموضعها بصورة أكثر إيجابية، فكثافة التحديات الإقليمية التي تواجهها على مستوى الأزمة في ليبيا وشرق البحر المتوسط والخلاف المحتدم مع تركيا، كلها تمثل أدوات جاهزة للرئيس الأميركي، إذا أراد ممارسة ضغوط على القاهرة.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

تعد الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الوحيدة في العالم التي تحظى باهتمام كبير لدى غير الأميركيين، لأن الفائز فيها يؤثر على الكثير من القضايا الإقليمية والدولية، وتمثل بالنسبة للمصريين اهتماماً مضاعفاً لما تنطوي عليه من انعكاسات مباشرة.

لعل الملايين الذين شاهدوا مناظرة مساء الثلاثاء، بين المرشح الجمهوري دونالد ترامب وغريمه الديمقراطي جو باين، تذكروا أن هناك رابحين وخاسرين كثر من ساكن البيت الأبيض، فهويته الحزبية تحدد تصوراتهم السياسية.

في ظل المنافسة المحتدمة والتباين في السياسات بين المرشحين، من المتوقع أن يكون التركيز أكثر من المعتاد في الانتخابات المقررة أوائل نوفمبر المقبل، لأن الهوة شاسعة بين الشخصيتين المرشحين، والتوجهات العامة متناقضة في الخطوط العريضة، ما يجعلها تروخي بظلالها على السياسة الخارجية. تصوب مصر، حكومة ومعارضة، أنظارها على هذه الانتخابات، لأن نتيجتها مرجح أن تكون لها تأثيرات كبيرة على الأوضاع الداخلية فيها، فكل طرف يتمنى نجاح مرشح بعينه، فالحكومة لا تخفي قدرتها على التفاهم أفضل مع ترامب، بينما المعارضة باطياها المدنية والإسلامية ترى في تفوق باين طوق نجاة سياسي.

تنفس النظام المصري الصعداء في الانتخابات الماضية عندما تفوق ترامب على المرشحة الجمهورية هيلاري كلينتون قبل أربع سنوات، واستطاع أن يعيد ترتيب علاقاته الخارجية بصورة

